المرصد

عين على الأحداث

الخميس 03 ديسمبر 2020 | 30 صفحة | العدد: 142 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تطورات متسارعة في الساحة الليبية

خطوات لرسم مرحلة قادمة في البلاد

- التركاوي: الواقع السياسي القادم مرتبط بالبعثة الأممية وشفافيتها
- إفادة ستيفاني وليامز أمام الأمم المتحدة..خطبة الحسم في الحل الليبي

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

حراك مكثف في الملف الليبي

هل تنتهي الأزمة قريبا

مجلة «المرصد»

تشهد ليبيا منذ أسابيع حراكا دوليا مكثفا عبر اجتماعات ومشاورات بين الفرقاء الليبيين على المسارين العسكري والسياسي بغية الوصول الى توافقات من شأنها ارساء تسوية شاملة تنهي سنوات من الصراعات والانقسامات التي تسببت في دخول البلد الغني بالثروات في متاهة العنف والأزمات الاقتصادية الحادة.

آخر هذه الاجتماعات تدور في مدينة طنجة المغربية، بحضور أكثر من 100 نائب بالبرلمان يمثلون مختلف المناطق الليبية، من أجل توحيد البرلمان وتنظيم الانتخابات ومنح الثقة للحكومة الجديدة في حال نجاح تشكيلها.وتأتي هذه الاجتماعات بالتوازي مع جلسات الحوار الرامية إلى الاتفاق حول حكومة انتقالية لإدارة المرحلة لإجراء الانتخابات العام القادم.

وأكد عضو مجلس النواب صالح افحيمه الذي يشارك في اجتماعات طنجة بالمغرب في تصريح لبوابة إفريقيا الإخبارية أن عددا من النواب يعكفون على صياغة بيان سيجري التصويت عليه في الجلسة المسائية اليوم الثلاثاء أو يوم غد الإربعاء موضحا أن البيان يتضمن ما تم التوافق عليه بشأن عقد الجلسة القادمة في مدينة غدامس إضافة إلى تقديم تطمينات للمجتمع الدولي مفادها أن اجتماعات النواب في طنجة لا تتعارض مع مسار الملتقى السياسي المقام برعاية أممية إنما تكملها.

وأشار افحيمه إلى أن أعضاء مجلس النواب المشاركين في ملتقى الحوار السياسي قدموا خلال الجلسة الصباحية إحاطة بشأن مجريات حوار تونس الذي اصطدم بالعديد من الصعوبات منها عدم توافق المشاركين في الملتقى مؤكدا أن مجلس النواب يسعى للقيام بدوره والوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بقانون انتخاب السلطة التشريعية والرئاسية حتى يتم إجراء الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021 وفقا لأساس قانوني متين.

وأكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن اجتماع أعضاء مجلس النواب، في طنجه يمثل خطوة إيجابية مرحب بها.وقالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سلسلة تغريدات لها بموقع «تويتر» إنه لمن المشجع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا انعقاد الاجتماع التشاوري الموسع لمجلس النواب الليبي والذي يبدأ اليوم في طنجة وتستضيفه المملكة المغربية».

وأضافت البعثة الأممية أن «اجتماع مثل هذه المجموعة المتنوعة من البرلمانيين من أقاليم ليبيا الثلاثة تحت سقف واحد يمثل خطوة إيجابية مرحبٌ بها».مشيرة الى أنها لطالما دعمت مجلس النواب معربة عن أملها في أن يفي المجلس بتوقعات الشعب الليبي لتنفيذ خارطة الطريق التي اتفق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي

> عضو مجلس النواب صالح افحيمه: مجلس النواب يسعى للقيام بدوره والوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بقانون انتخاب السلطة التشريعية والرئاسية حتى يتم إجراء الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021 وفقا لأساس قانوني متين.

من أجل إجراء انتخابات وطنية في 24 ديسمبر 2021.

وتأتي اجتماعات طنجة لتوحيد مجلس النواب الليبي بالتزامن مع انطلاق،الاثنين 23 نوفمبر 2020، أعمال الجولة الثانية لملتقى الحوار السياسي الليبي، عبر الاتصال المرئي، بمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا ستيفاني وليامز، وفريق البعثة.حيث أكدت وليامز، أن البعثة الأممية ستفرض عقوبات في حال إثبات وقائع تقديم رشاوى لأعضاء الحوار السياسي، مشيرة إلى أنها تتواصل مع مكتب النائب العام بهذا الشأن.

وأوضحت وليامز، في تصريحات إعلامية،الإثنين، عقب انتهاء جلسة الحوار السياسي الأولى عن بعد، أنها أحالت تقارير فيما يتعلق بتقديم رشاوى لبعض أعضاء الحوار إلى فريق خبراء الأمم المتحدة.وأشارت وليامز إلى أنه تم تأجيل جلسات الحوار إلى يوم الأربعاء المقبل؛ للسماح للمشاركين بدراسة الخيارات المقدمة في الاجتماع.

وشابت جلسات الحوار الليبي في تونس شبهات فساد وتجاوزات عبر محاولات شراء أصوات بإغراءات مالية ضخمة.هذه التجاوزات أكدتها المبعوثة الأممية ويليامز في المؤتمر الصحافي حين قالت إن «تحقيقاً سيفتح للتأكد من معلومات وردت إليها، عن دفع رشاوى وشراء أصوات على هامش الجلسة، وتعهدت بعقوبات دولية ضد من يثبت تورطه في هذا الأمر. وكانت الأطراف الليبية قد اختتمت أسبوعاً من المحادثات، التي أجريت بوساطة الأمم المتحدة في تونس، دون الاتفاق على حكومة انتقالية تقود البلاد إلى انتخابات في ديسمبر من العام المقبل.وأعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا إنهاء جولة الحوارات المنعقدة في تونس بين أطراف الأزمة الليبية بسبب الخلافات حول نقاط حاسمة في الحل السياسي مع تأجيله إلى وقت لاحق.

وفي مقابل التعثر على المسار السياسي،شهدت المشاورات العسكرية تطورات ايجابية حيث تباحث طرفا الصراع الليبي بمدينة البريقة (شرقاً)التي تضم أحد أهم موانئ الهلال النفطي الخاضع لسيطرة الجيش الليبي،مسألة توحيد جهاز حرس المنشآت النفطية، أحد أهم البنود التي تم الاتفاق عليها بين وفدي اللجنة العسكرية (5+5).

وقالت رئيسة البعثة الأممية للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز من البريقة:«أنا وفريقي فخورون جداً بوجودنا في هذا الاجتماع التاريخي. أطلقنا عملية توحيد حرس المنشآت النفطية وخططاً لمشروع نموذجي لتأمين حقل نفطي في آران يبدأ بالإنتاج فيه في 2021».وأضافت أن «الأمم المتحدة تؤكد دعم الليبيين والشركات النفطية والسيادة الليبية»، موضحةً أن «ما يجري اليوم يأتي تحت مظلة مؤتمر برلين» حول ليبيا.

من جانبه،أعلن رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله السعي لإنشاء قوة جديدة لحماية المشآت النفطية تتألف من خليط من العناصر المدنية والعسكرية.وأضاف صنع الله خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة ،أن عمل قوة الحماية الجديدة

> أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا ستيفاني وليامز، أن البعثة الأممية ستفرض عقوبات في حال إثبات وقائع تقديم رشاوى لأعضاء الحوار السياسي، مشيرة إلى أنها تتواصل مع مكتب النائب العام بهذا الشأن.

يرتكز على ثلاث مكونات أول هو الأمن الصناعي التابع للمؤسسة أما الثاني فهو قوة حماية جديدة تستعمل التقنيات الحديثة أما المكون الثالث فهو قوة عسكرية قتالية تتألف من كتائب لحماية المنشآت النفطية.

وأوضح صنع الله أنه لا خلاف حول مكان تواجد القوة مبينا أن رئيسها تختاره المؤسسة الوطنية للنفط.وأكد أنه قبل العام 2011 ،لم يكن هناك خروقات أمنية تحدث في المؤسسات النفطية لكن بعد ذلك أصبحت هناك الكثير من الخروقات مشيرا إلى أن المؤسسة حاليا تهدف لتحسين الأداء والعمل بمرونة بما لا يؤثر على سلامة الأفراد فأمان العاملين أهم من زيادة الإنتاج.

ويتبع جهاز حرس المنشآت النفطية وزارة الدفاع، ومهمته حماية وتأمين الأماكن والمرافق التابعة لقطاع النفط من حقول وآبار ومحطات، بما فيها محطات الضخ والاتصالات وكذلك الموانئ والمستودعات والمخازن.وقال العميد خالد المحجوب مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي في تصريحات لشبكة سكاى نيوز، «نعمل على إعادة هيكلة حرس المنشآت النفطية الليبية.

وتمثل هذه الخطوة أهمية كبيرة حيث يأمل الليبيون أن يمكن توحيد جهاز حرس المنشآت النفطية من ضمان زيادة واستمرار وانتظام تدفق وتصدير النفط في ليبيا، التي وصل فيها حجم الإنتاج إلى مليون و200 ألف برميل، بعد أسابيع من توقيع اتفاق بين طرفي النزاع سمح بإعادة الإنتاج والتصدير وإنهاء كل الإغلاقات بجميع الحقول والموانئ النفطية.

وتأتي هذه الخطوة الجديدة بعد ايام من الاعلان عن فتح الطريق الساحلي كمرحلة أولى خلال اجتماعات اللجنة العسكرية التي شهدتها مدينة سرت سرت.كما اتفق المشاركون في الاجتماعات على أن تتضمن المرحلة الثانية إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من خطوط القتال مع التأكيد على أنه سيكون هناك اجتماع جديد للجنة 5+5 في أسرع وقت.

وتشير هذه التطورات التي تشهدها الساحة الليبية الى تصاعد منسوب التفاؤل حول امكانية اختراق جدار الأزمة المستعصية منذ سنوات خاصة في ظل ما يبدو أنه اصرار محلي ودولي على الذهاب نحو توافق شامل يمكنه ارساء سلطة موحدة في البلاد.ويأمل الليبيون في أن يساهم هذا الحراك الدولي المكثف في انهاء الانقسامات وتوحيد مؤسسات الدولة بما يضمن انتعاشة كبيرة للاقتصاد الليبي وعودة الحياة الى طبيعتها في بلد يعاني منذ سنوات جراء استشراء العنف وغياب سلطة الدولة.

** شهدت المشاورات العسكرية تطورات ايجابية حيث تباحث طرفا الصراع الليبي بمدينة البريقة (شرقاً) التي تضم أحد أهم موانئ الهلال النفطي الخاضع لسيطرة الجيش الليبي،مسألة توحيد جهاز حرس المنشآت النفطية، أحد أهم البنود التي تم الاتفاق عليها بين وفدي اللجنة العسكرية (٥+٥).

** تشير هذه التطورات التي تشهدها الساحة الليبية الى تصاعد منسوب التفاؤل حول امكانية اختراق جدار الأزمة المستعصية منذ سنوات خاصة في ظل ما يبدو أنه اصرار محلي ودولي على الذهاب نحو توافق شامل يمكنه ارساء سلطة موحدة في البلاد.

إفادة ستيفاني وليامز أمام الأمم المتحدة

خطبة الحسم في الحل الليبي أم خطبة «الوداع»

شريف الزيتوني

يستأنف فرقاء الأزمة الليبية، غدا الاثنين سلسلة الحوارات التي بدأت منذ فترة برعاية الأمم المتحدة عبر بعثتها التي تُكمل ساعاتها الأخيرة بعد استيفائها للوقت البديل الذي منح لها رغم محاولة ممثلتها أن تترك بصمة في الدور الذي تلعبه بعد سلفها المستقيل غسّان سلامة. هذه المرة ستكون حوارات افتراضية لن يلتقي فيها المجتمعون لظروف كورونا ولظروف أخرى لم تكشفها الكاميراوات ولكن تسرّب بعضها من حوار تونس وكواليسه، ونتيجة اليوم الختامي فيه كانت كافية لتكشف صعوبة التقدّم بالحوار رغم التحول الإيجابي الكبير للأزمة واقتناع الجميع ألاّ تغيير خارج دائرة التفاهمات الداخليّة والتحرر من الارتباطات الخارجية التي كانت سببا في تعميق الخلافات وفرض خيارات غير وطنية عن الفرقاء.

وبالحديث عن الأمم المتحدة يعود بنا التاريخ إلى إفادات متكررة يلقيها المبعوثون، على مسامع الأمين العام، الذي يثني على مبعوثه ثم ينتظر كلمة أخرى ليثني على المبعوث الموالي. وهكذا كانت السنوات التسع الماضية، عبارة عن امتحانات مكررة يجريها متعلّمون يفشلون دائما في آخر دوراتهم، لأنهم إما لم يجهزوا أنفسهم للامتحان أو أنهم يُمتحنون على برامج أكبر من مستواهم، بمن فيهم المبعوثون العرب الذين يزعمون معرفتهم بالواقع الليبي.

ستيفاني ويليامز، آخر هؤلاء الباحثين عن حل للأزمة. الدبلوماسية الأمريكية القادمة من خلف الصف الأول للبعثة الأممية في تعويض لغسان سلامة المستقيل من حجّة الوضع الصحّي، لكن في الحقيقة هي استقالة العجز رغم أنه المبعوث الممنوح أكثر فترة على رأس البعثة. ويليامز إذن هي المبعوث السابع الذي لعب دور الباحث عن الحل للأزمة الليبية، وربّما يسعفها الزمن هذه المرة بأن تتخلّص البلاد من كابوس الاقتتال. هي ستسجل ذلك على أنه إنجازها، لكن مع يعرف الواقع الليبي يدرك جيدا أن ما تم الوصول إليه هو قناعة كل الليبيين، حتى الأكثرهم تعنتا في تعكير الأجواء بأن لحظة الهدوء قد حانت وأن دماء الليبيين نزفت بما يكفي لإيقافها.

الظروف خدمت ستيفاني ويليامز بأن حرب طرابلس توقفت في فترة رئاستها للبعثة، وخدمتها أيضا بأنها أشرفت على اجتماعات حول وقف إطلاق النار وحول الحل السياسي الذي بقي أمام مطبات

بالحديث عن الأمم المتحدة يعود بنا التاريخ إلى إفادات متكررة يلقيها المبعوثون، على مسامع الأمين العام، الذي يثني على مبعوثه ثم ينتظر كلمة أخرى ليثني على المبعوث الموالي. وهكذا كانت السنوات التسع الماضية، عبارة عن امتحانات مكررة يجريها متعلّمون يفشلون دائما في آخر دوراتهم، لأنهم إما لم يجهزوا أنفسهم للامتحان أو أنهم يُمتحنون على برامج أكبر من مستواهم، بمن فيهم المبعوثون العرب الذين يزعمون معرفتهم بالواقع الليبي.

أجلت الحسم فيه، وخدمتها لشرف قبل مغادرتها على دورة ثانية يأمل الليبيون في أن تقدّم بارقة أمل نحو مستقبل أفضل لشعب له الحق في أن يرى بلاده في أفضل حال وهي التي تتوفر لها كل ظروف النهوض والتوجه نحو مسارات أفضل اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

بعد الحوار الأخير في تونس وقبل الحوار الذي انعقد افتراضيا، قدّمت المبعوثة الأممية إفادتها إلى مجلس الأمن حول ما خلصت إليه في أشهر «المخاض» العسير. هي لا تراه «مخاضا» وتحاول أن تفرط في إيجابية الأمور، لكن مازالت الأزمة أمام أشواط وتنازلات وتفاهمات كثيرة، ولمدد طويلة وبإجراءات مبشرة لكي يشعر المواطن الليبي أنه نحو الحل النهائي.

في الإفادة الأخيرة عددت ويليامز المراحل التي مرت بها ليبيا منذ وقف إطلاق النار مرورا بالحوارات التي أقيمت في أكثر من منطقة داخليا وخارجي، ثم بدأت بالحديث عن تقدم كبير نحو السلام والاستقرار في ليبيا، قائلة إنه «بعد سنوات عديدة من الاضطهاد والانقسام والفوضى والبؤس والنزاع، تتوحد صفوف الليبيين... لصياغة رؤية ليبية للمضي قدما تمكّن من المحافظة على وحدة البلاد وتأكيد سيادتها».

وأضافت المبعوثة الأممية، أنه «تم إحراز تقدم ملموس كجزء من حزمة تدابير بناء الثقة المتفق عليها في جنيف».

> ستيفاني ويليامز، آخر هؤلاء الباحثين عن حل للأزمة. الدبلوماسية الأمريكية القادمة من خلف الصف الأول للبعثة الأممية في تعويض لغسان سلامة المستقيل من حجّة الوضع الصحّي، لكن في الحقيقة هي استقالة العجز رغم أنه المبعوث الممنوح أكثر فترة على رأس البعثة.

ثم سردت النقاط التي تم الاتفاق عليها التي لها أهميّة كبيرة نحو الحل السياسي، لكن ويليامز، لم تتحدّث عن النقاط التي تم الاختلاف حولها، وهي نقاط الحسم الحقيقية. في موقعها تريد أن تتهرّب من أي انتقادات، وهذا منهجي ومنطقي لأنها اتفقت مع المجتمعين على موعد جديد، لكن الحقيقة أن حوار تونس شقّته اختلافات كثيرة في وجهات النظر، خاصة في مواقع القرار وفي الأسماء المزمع اختيارها للسلطة التنفيذية، والتي كان الخلاف حولها ليس مع البعثة الأممية في حدّ ذاتها، بل من الليبيين أنفسهم والذين كان واضحا أن خيارات خارج طاولة الحوار تكبّل قراراتهم، بمعنى أن الحاضرين، لم يدخلوا بصلاحيات مطلقة، بل الأقرب أنهم وفي الطرفين، بقوا رهينة اتصالات ربما تُملي عليهم ما يجب القيام به، وهنا يطرح إشكال الثقة أولا وإشكال الاضطراب في حسم المواقف مما عطّل الحوار وفرض تأجيله.

كانت كلمة ويليامز، أمام مجلس الأمن، مليئة بمصطلحات «توافق واتفاقات»، لكن الحضور الصحفي في ختام الحوار، والذي تأخر لساعات بهدف الخروج بنتيجة ترضي الليبيين، لم تقدّم فيه إلا تحديد موعد جديد للحوار، بما معناه أن أسبوع تونس، لم يختلف عن أسابيع سابقة كثيرة، فقط بأقل تشنج وبآمال لم تكن موجودة في السابق، الأمر الذي يطرح سؤال الدور الأممي الفعلي في ليبيا؟ هل ضعفت الأمم المتحدة بمبعوثيها إلى درجة العجز عن الضغط على أطراف الحوار للخروج بحل نهائي؟ هل تكون المنظمة الأممية خاضعة لقوى دولية، عجزت بسببها من اتخاذ أي خطوات لإنهاء الخلافات.؟

انتهى حوار تونس، وانتهى حوار طنجة، وانتهت الحوارات الكثيرة الأخرى، وفي كلها كانت الأمم المتحدة هي المشرف أو المراقب الدائم، لكن إلى حد اللحظة مازال دورها ضعيفا في الذهاب بالأزمة الليبية نحو طريق الحل، الذي يبدو قريبا لكنه ينتظر الطرف الأقدر على لعب دور «الحكيم» والقادر على فك «الشيفرات»، وربما لا يكون أصلا من الأمم المتحدة في ظل دخول دول الجوار مجددا في العملية والتي ربما تنجح فيما عجز عنه «الأقوياء».

** الظروف خدمت ستيفاني ويليامز بأن حرب طرابلس توقفت في فترة رئاستها للبعثة، وخدمتها أيضا بأنها أشرفت على اجتماعات حول وقف إطلاق النار وحول الحل السياسي الذي بقي أمام مطبات أجلت الحسم فيه، وخدمتها لشرف قبل مغادرتها على دورة ثانية يأمل الليبيون في أن تقدّم بارقة أمل نحو مستقبل أفضل لشعب له الحق في أن يرى بلاده في أفضل حال وهي التي تتوفر لها كل ظروف النهوض والتوجه نحو مسارات أفضل اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

** بعد الحوار الأخير في تونس وقبل الحوار الذي انعقد افتراضيا، قدّمت المبعوثة الأممية إفادتها إلى مجلس الأمن حول ما خلصت إليه في أشهر «المخاض» العسير. هي لا تراه «مخاضا» وتحاول أن تفرط في إيجابية الأمور، لكن مازالت الأزمة أمام أشواط وتنازلات وتفاهمات كثيرة، ولمدد طويلة وبإجراءات مبشرة لكي يشعر المواطن الليبي أنه نحو الحل النهائي.

الحوار الليبي في تونس

خلافات مستمرة والنتيجة فشل جديد

نجاة فقيري

منذ لقاء الصخيرات بالمغرب في 2015، أكدت الأمم المتحدة أنها البداية لحل سياسي « قابل للتطبيق» في ليبيا، لتتوالى بعده اللقاءات والخروقات، والاتفاقات والإختلافات، على مدى 7 سنوات. حتى تم الإعلان عن وقف فوري لإطلاق النار بين الفرقاء الليبيين (23 أكتوبر 2020)، بعد مشاورات متوازية و مكثفة في المغرب وجنيف، لتمهد بذلك آخر اللقاءات ببوزنيقة المغربية (4-5 نوفمبر 2020) لحوار تونس الذي حمل آمال كثيرة و تطلعات كبيرة في تحقيق الخطوة الحاسمة لحل الأزمة الليبية وإطفاء شرارت الصراع ويمهد لانتخابات جادة وحاسمة لكن «الفشل في حل بعض القضايا» جعل من اللقاء نقطة عبور«تكتسي من الأهمية الكثير» نحو محطات حوار أخرى.

اكتسى ملتقى الحوار السياسي الليبي بتونس تحت شعار» ليبيا أولا» كثيرا من الأهمية والجدية ، حسب الملاحظين و المحللين، نظرا لخصوصية القضية الليبية وأهمية استقرارها لدول الجوار خاصة مع العلاقات العريقة التي تربط الشعبين الليبي والتونسي حضاريا وجغرافيا و اقتصاديا.وأكد الرئيس التونسي على قدرة الشعب الليبي على اتخاذ القرار الصائب في حل صراعاته «إن الشعب الليبي من أكثر الشعوب تجانسا وهو قادر على تخطي كل العقبات» مفيدا أن الدور التونسي في الحوار لوجستي ولا مجال لأي تدخل خارجي في قرارات «الأشقاء الليبيين».

انطلق الحوار السياسي الليبي في تونس في 9 نوفمبر 2020، محملا برهانات كبرى وتطلعات أكبر نحو دفع المشاورات المتكررة باتجاه اتفاق ينهي سنوات الصراع الطويلة. لقد كان تركيز هذه الجولة الجديدة على إرساء سبل وآليات ومعايير توحيد السلطة التنفيذية، بعد توصل اللجنة العسكرية المشتركة الليبية (5+5) خلال حواراتها السابقة إلى اتفاق وقف إطلاق النار في البلاد، ليشكل هذا الحوار منعرجا حقيقيا لطرفي الصراع وللدول الداعمة و لدول الجوار وللأمم المتحدة.حيث ستبرز بنوده و مخرجاته مدى قدرة هذا المسار على الوصول إلى تفاهمات سياسية تقود إلى انتخابات عامة وتعيد الاستقرار إلى ليبيا.

لكن الدخان الكثيف الذي حام حول هذا اللقاء ،رغم جديته حتى لقب» بلقاء الألغاز» لغياب التسريبات مع فرض إجراءات صارمة من قبل الدولة التونسية حفاظا على خصوصية اللقاء أولا و توقيا من كورونا ثانيا،جعل من مخرجات الحوار والاتفاقيات منقوصة»الفشل في حل بعض القضايا».

توافقات و خلافات..و»حوار بطئ»

«لقد سئمنا من حروب الأشقاء ، نريد السلام!» هكذا صرح زعيم قبيلة ليبية في اللقاء الختامي للحوار الليبي بتونس،بينما أكدت ممثلة الأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني وليامز، التي كانت حاضرة في كل

اكتسى ملتقى الحوار السياسي الليبي بتونس تحت شعار» ليبيا أولا» كثيرا من الأهمية والجدية، حسب الملاحظين والمحللين، نظرا لخصوصية القضية الليبية وأهمية استقرارها لدول الجوار .

مفاصل اللقاء، أنّ جميع من شاركوا في ملتقى الحوار بتونس متفقون على ضرورة «ليبيا جديدة» والمضي قدما نحو إرساء حل سياسي جذري ينقذ البلاد من براثن الصراعات والتدخلات الأجنبية وتجنيب الشعب الليبي مزيدا من المآسي و الإنزلاق نحو متاهة أزمات لا خروج منها.

كما أفادت وليامز أن جل الأطراف أكدوا أيضا على ضرورة إنهاء معاناة الشعب الليبي، موضحةً أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع عبر الإنترنت بعد أسبوع من لقاء تونس لمواصلة البحث في آليات تنفيذ الاتفاقيات، و قالت «هناك اتفاق بين جميع الأطراف الليبية على إجراء الانتخابات في ديسمبر 2021».

وقالت ممثلة الأمم المتحدة بالإنابة، ستيفاني وليامز،في تصريحاتها أنه تم الاتفاق على تمثيل المرأة في المناصب السيادية بنسبة الثلث وكذلك الشباب»، مشيرة إلى أنه «علينا أن نغير الوضع الراهن عبر حكومة تكنوقراطية بغض النظر عمّن سيتولى رئاستها حتى نتجه للانتخابات».وأكدت وليامز أنه «لم يحصل مقترح استبعاد الشخصيات إلا على 61٪ والمطلوب 75٪»، مضيفة أنه «كان هناك نقاش حاد حول استبعاد الشخصيات التي تحملت مسؤوليات منذ 2014»، موضحة أن «المشاركون قرروا منذ اليوم الأول أن يتم التصويت على الشخصيات بـ75٪ «.

وقالت المبعوثة الأممية، أن «إقامة الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، كان مقترحا من عضو مجلس النواب عن الجنوب وتم الإجماع عليه» مفيدة أنه تم تحقيق التوافق على خارطة طريقة مهمة بقولها «حققنا توافقا حول خارطة طريق مهمة مثل اختصاصات الحكومة وشروط الترشح».

إعلان إجراء الانتخابات في ذلك التاريخ أثار ردات فعل مختلفة بين مرحب متفائل ورافض متشائم خوفا من عودة الصراعات خاصة مع تداخل الأطرافية داخلية كانت أو خارجية ما يمنح الكثيرين الفرصة لإعادة ترتيب الأوراق وإيقاد الخلافات من جديد خاصة ونحن على مشارف إنقضاء الأجل المتفق عليه لإخراج المرتزقة و المليشيات

> لقد كان تركيز هذه الجولة الجديدة على إرساء سبل وآليات ومعايير توحيد السلطة التنفيذية، بعد توصل اللجنة العسكرية المشتركة الليبية (5+5) خلال حواراتها السابقة إلى اتفاق وقف إطلاق النار في البلاد.

من ليبيا، في وقت يواصلون فيه تدفقهم وتدريباتهم كأن شيئا لم يكن.

رغم التوافقات..فشل دراماتيكي لحوار تونس

كان من المتوقع أن ينتهي حوار تونس الذي استمر على مدى أسبوع كامل إلى الاتفاق على حكومة واحدة وعلى المواقع السيادية، لكن وفق تصريحات ستيفاني وليامز التي تناقلتها وسائل الإعلام ووكالات الأنباء المحلية و العالمية فأن «الهدف من الحوار هو تسهيل العودة إلى الشرعية في ليبيا والتوصل إلى توافق حول أساليب الحكم التي ستؤدي إلى الانتخابات في أقرب وقت ممكن»، مؤكدة أنه «لدينا شعور بأن هناك استعدادا لدى المشاركين في الحوار الليبي لتقديم تنازلات لصالح ليبيا».

ودعت كل الحاضرين في منتدى تونس «للارتقاء إلى مستوى اللحظة» لأن فشل هذا المنتدى يعني جمودا دراماتيكيا في الصراع و تعطل دامي للحل السياسي بالبلاد.

وأكدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز في مؤتمر صحفي، على هامش اختتام الحوار السياسي الليبي في تونس، أنّ الذين يحاولون تقديم الأموال للمشاركين سيتم تصنيفهم كمعرقلين للحوار، مؤكدة أنّ الأمم المتحدة ستفتح تحقيقاً في معلومات عن دفع رشاوى وشراء أصوات، مشيرة إلى فرض عقوبات دولية ضد من يثبت تورطه، وفق ما تناقلته الصحف المحلية و العالمية.

ووفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة وعن تصريحات وليامز،إضافة إلى نص الاتفاق «المنقوص » لحوار تونس فإن خلاصة اللقاء أكدت أن « الحوار السياسي الليبي في تونس لا يحل جميع مشاكل ليبيا ، لأن الفشل في حل القليل منها قد تجعل من المستحيل حل النزاع في المستقبل».

وعلى الرغم من كل التجاذبات والخلافات وما دار في كواليس الحوار فقد أكدت ويليامز أن المشاركين في الحوار السياسي حققوا إنجازا كبيرا واتفقوا على خارطة طريق نحو الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بالتوافق على تنظيم انتخابات يوم 24 ديسمبر 2021، مضيفة أن الجميع متفق على ضرورة إحداث تغيير في البلاد وإنهاء معاناة الليبيين.

على الأقل هذا ما تريده الأمم المتحدة والدول الداعمة للاستقرار في ليبيا،بعد العديد من الإخفاقات في الجمع بين مختلف الأطراف الليبية في السنوات الأخيرة « بصيص أمل» و تواصل الجهود «لتوحيد» ليبيا. إذا يمكن اعتبار هذا الانتقال من مرحلة النزاع المسلح إلى مرحلة الحل السياسي و طاولات الحوار الكثيرة التي تطرح باستمرار مبادرات وأفكار سياسية ودستورية «إنجازا حقيقيا يجب تقديره». لكن في المقابل هناك مخاوف كثيرة «من الانخراط في محاولات عديد الأطراف لتقويض الإتفاقيات و إحداث البلبلة و التشكيكات حول نجاعة اللقاءات، على غرار حوار تونس، خدمة لمصالح خاصة و عامة، داخلية و خارجية».

> أكدت ستيفاني وليامز: أن جل الأطراف أكدوا أيضا على ضرورة إنهاء معاناة الشعب الليبي، موضحةً أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع عبر الإنترنت بعد أسبوع من لقاء تونس لمواصلة البحث في آليات تنفيذ الاتفاقيات، وقالت «هناك اتفاق بين جميع الأطـراف الليبية على إجراء الانتخابات في ديسمبر 2021.

محطات متفرقة واجتماعات متكررة

هل اتفق الليبيون.. ألا يتفقوا ؟

رمزي زائري

بداية خريف العام 2020 شهدت عملية الحوار بين أطراف الأزمة في ليبيا منذ انطلاقها محطات كثيرة ،ضمن مسارات متعدّدة منها السياسية ،العسكرية ،الاقتصادية و الدستورية ،حاولت خلالها البعثة الأممية جمع أغلب أطياف المشهد الليبي المتأزم على طاولة الحوار ،وما بين غدامس وطرابلس وجنيف وبروكسل والصخيرات وتونس والجزائر وبرلين وصولاً إلى القاهرة ،جابت الأزمة الليبية عواصم العالم باحثة عن الحل.

في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 بدأت أولى جلسات الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين في العاصمة التونسية بإشراف الأمم المتحدة ،و بمشاركة 75 أسما من مختلف مدن و مناطق ليبيا ،في مسعى للتوصل إلى تفاهمات لإنهاء النزاع في هذا البلد والترتيب لوضع مؤسسات الحكم الدائمة.

ويعدّ حوار تونس ملتقى شامل و تتويجاً لمسار الحوار الليبي ،الذي بدأ في الصخيرات المغربية عام 2015 ،و مواصلة لجولات حوار بمدينة بوزنيقة المغربية ،المنعقدة في سبتمبر/ أيلول 2020 بين وفدي مجلسي النواب والأعلى للدولة ،حول إعادة تفعيل المادة 15 من الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015 ،فيما يخص معايير تولي المناصب السيادية .

وفي ختام اجتماع بوزنيقة (6 أكتوبر 2020) توصل وفدى الحوار ،لاتفاق بشأن المناصب السيادية ،وهي محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام.

وقد تزامنت جولات الحوار ببوزنيقة المغربية مع انعقاد اجتماع تشاوري خلال الفترة الممتدة بين 7- 9 سبتمبر/ أيلول 2020 بمونترو السويسرية بين عدد من الشخصيات الليبية حيث توافق المشاركون على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نهاية فترة تمتد لـ18 شهرا، تبدأ بإعادة تشكيل مجلس رئاسي جديد وإنشاء حكومة مستقلة عنه .

وجاء في البيان الختامي للإجتماع حينها :«ستبدأ هذه الفترة (الانتقالية) بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وإنشاء حكومة وحدة وطنية تمثل الجميع وتكرس جهودها لتقديم الخدمات وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية».

وقد انطلقت مجريات المسار السياسي

يعدّ حوار تونس ملتقى شاملا وتتويجاً لمسار الحوار الليبي، الذي بدأ في الصخيرات المغربية عام 2015 ،و مواصلة لجولات حوار بمدينة بوزنيقة المغربية ،المنعقدة في سبتمبر/ أيلول 2020 بين وفدي مجلسي النواب والأعلى للدولة .

مع بداية العام 2020 ،حيث جمع مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا ،في 19 يناير ، بدعوة من المستشارة أنجيلا ميركل، حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وممثله الخاص في ليبيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

وفي ختام فعالياته اقترح المؤتمر تقسيم عملية التسوية الأزمة إلى عدد من الـ"محاور" مسار عسكري يتضمن وقف إطلاق النار الذي يؤدي إلى وقف شامل لجميع الأعمال العدائية، وحظر توريد الأسلحة، ومسار العملية السياسية الذي يؤدي إلى تشكيل حكومة موحدة ومجلس رئاسي في ليبيا، ومسار اقتصادي يهدف إلى توحيد المؤسسات السيادية الليبية، خاصة المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط .

كما تمت الموافقة على خارطة طريق تضمنت 55 نقطة لتحقيق السلام في ليبيا، وتضمنت تعهّداً من روسيا وتركيا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا.

وفي 6 أكتوبر 2020 اختتمت فعاليات الاجتماع الوزاري الذي عقد بشأن ليبيا عبر دائرة تلفزيونية في «مؤتمر برلين 2» حيث دعا المشاركون السلطات الليبية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية، وإعادة توحيد المؤسسات المالية، ورفع الحصار النفطي ،وقد شارك في هذا المؤتمر وزراء وممثلون عن الدول والمنظمات الإقليمة والدولية التي حضرت مؤتمر يناير/ كانون الثاني الماضي، وذلك بهدف تثبيت وقف إطلاق النار القائم منذ 21 أغسطس/ آب الماضي.

ومع تقدّم المشاورات بين الفرقاء السياسين في ليبيا ،شهد المسار العسكري بدوره ،تطورات وصفت بالإيجابية ،خاصة مع انطلاق محادثات اللجنة العسكرية الليبية (5+5) في مقر الأمم المتحدة بجنيف ،في 3 فبراير/شباط الماضي ،ضمت 5 أعضاء

اختتمت فعاليات الاجتماع الوزاري الذي عقد بشأن ليبيا عبر دائرة تلفزيونية في "مؤتمر برلين 2» حيث دعا المشاركون السلطات الليبية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية، وإعادة توحيد المؤسسات المالية، ورفع الحصار النفطي.

من حكومة الوفاق و5 آخرين من قوات الجيش الليبي ،عبر اجتماعات تقابلية مباشرة بين الوفدين ،فيما جرت الجولة الثانية في 18 من الشهر ذاته، والثالثة في مارس/آذار الماضي.

كما جرت بالتوازي مع هذه الاجتماعات واللقاءات عدة مشاورات في جمهورية مصر، حيث احتضنت مدينة الغردقة المصرية في 30 سبتمبر الماضي محادثات أمنية وعسكرية بين وفد الوفاق وقوات الجيش الليبي ،خلصت إلى توصيات بالإسراع في عقد اجتماعات 5+5 العسكرية .

وقد أفضت المشاورات العسكرية في 23 أكتوبر 2020 ،إلى توقيع اتفاق هام ،وهو إيقاف تام لإطلاق النار ورجوع القوات المرابطة في سرت والجفرة إلى معسكراتها، وإخراج «المرتزقة» من البلاد خلال ثلاثة أشهر، وترتيب وضع الكتائب المسلحة وإعادة دمجها.

وقالت البعثة الأممية ،عبر حسابها على «فيسبوك» حينها : إن «محادثات اللجنة العسكرية المشتركة في جنيف توجت بإنجاز تاريخي، فقد توصل الفرقاء إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء ليبيا» ،وأضافت: «يمثل هذا الإنجاز نقطة تحول مهمة نحو تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا».

لكن ورغم تفاؤل البعثة بوجود «توافق بين الطرفين على أهمية استمرار الهدنة، وعلى أهمية احترامها وتجنب خرقها»، وبدء عملية تبادل الأسرى وإعادة الجثامين، إلا أنها عادت وقالت إنهما «لم يتوصلا إلى تفاهم كامل حول الطرق المُثلى لإعادة الحياة الطبيعية في مناطق الاشتباكات لعودة النازحين إلى منازلهم».

كما يبقى من أبرز التحديات في شقها الأمني ،البند المتعلق بتشكيل مجلس عسكري ليبي مشترك أمام مقترح ممثلي

أفضت المشاورات العسكرية في 23 أكتوبر 2020، إلى توقيع اتفاق هام ،وهو إيقاف تام لإطلاق النار ورجوع القوات المرابطة في سرت والجفرة إلى معسكراتها، وإخراج «المرتزقة» من البلاد خلال ثلاثة أشهر، وترتيب وضع الكتائب المسلحة وإعادة دمجها.

القيادة العامة بفصل الصلاحيات العسكرية عن الجسم السياسي الجديد ، في مقابل تتمسّك حكومة الوفاق بإبعاد المشير خليفة حفتر والدائرة المحيطة به عن الجسم العسكري ،علما بأن من مهام المجلس تفكيك وإدماج الميليشيات.

في المقابل أعلنت المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة "سيتفاني ويليامز ، 23 أكتوبر الجاري " عن تقدم في مسار الحوار الاقتصاد حيث جرى الاتفاق على توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية بما فيها المصرف المركزي، مؤكدة أن لجنة الحوار ستعد توصيات مفصلة عن المسار الاقتصادي ستعرض في الأيام القادمة خلال جلسات الحوار السياسي، إضافة إلى تقرير كامل عن عملية التسوية.

وكانت البعثة أعلنت في 18 سبتمبر الماضي، انعقاد الاجتماع الثالث للمسار الاقتصادي عبر الاتصال المرئي، بمشاركة 29 خبيرًا اقتصاديا ليبيًا ،وهو مواصلة للمسار الاقتصاي الذي بدأ أولى اجتماعاته في العاصمة المصرية القاهرة تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث ضم الاجتماع 21 شخصية اقتصادية ومصرفية ليبية بحثت توحيد المؤسسات الاقتصادية، وتوزيع الإيرادات النفطية، وإدارة موارد الدولة الليبية.

كذلك احتضنت القاهرة ،اجتماعات عن المسار الدستوري بين وفدي مجلسي النواب والأعلى للدولة بمشاركة عدد من أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، حيث جرت مناقشة المسار الدستوري، وإعداد توصيات بشأنه؛ لمناقشتها في ملتقى الحوار السياسي في تونس. وفي السياق ،يقول الباحث في معهد كلينجيندال الهولندي للعلاقات الدولية، جليل حرشاوي إن التركيز لا يجري الآن، على الجوانب الدستورية، إذ إن «المهمة الرئيسة، في الشهر المقبل، هي تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تماما بدعم من الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن توافق عليها، على الأقل على الورق، جميع الأطراف المهمة في النزاع».

لكن ورغم سلسلة الاجتماعات المكثفة و تعدّد مسارات التسوية و محاولات تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ،والوصول إلى اتفاق مبدئي ،على تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الوطنية يوم 24 ديسمبر (كانون الأول) 2021، وحل عدد من النقاط العالقة ، يسود توجه عام داخل جلسات التفاوض إلى وجود تباين في الآراء و المواقف خاصة في ما يتعلّق بأسماء و أعضاء السلطة التنفيذية الجديدة الذين سيقع الاختيار عليهم لإدارة البلاد خلال الفترة التمهيدية.

كما تزال عدّة نقاط في حاجة للتوضيح والتوافق بشأنها، أبرزها رفض كتلة مجلس النواب استحداث جسم تشريعي آخر غير منتخب، وتحفظها على آليات ومقاييس اختيار بعض المشاركين الذين "لا يمثلون قاعدة شعبية أو سلطة تشريعية قائمة في ليبيا". كما يرفض أعضاء كتلة مجلس النواب إقرار عملية التصويت على المجلس الرئاسي والحكومة، وليس عملية توزيع على الأقاليم ،وهو ما يقوّض فرص نجاح أي حوار ليبي-ليبي.

ويبقى الرهان في سياق الحل أيضا على المبادرات المحلية التي تمظهرت في استئناف الرحلات الجوية بين مناطق البلاد، ومساعي تبادل المحتجزين، ونجاح انتخابات المجالس البلدية، واستئناف إنتاج وتصدير النفط بوتيرة متصاعدة.

** أفضت المشاورات العسكرية في 23 أكتوبر 2020 ،إلى توقيع اتفاق هام ،وهو إيقاف تام لإطلاق النار ورجوع القوات المرابطة في سرت والجفرة إلى معسكراتها، وإخراج «المرتزقة» من البلاد خلال ثلاثة أشهر، وترتيب وضع الكتائب المسلحة وإعادة دمجها.

** رغم سلسلة الاجتماعات المكثفة و تعدّد مسارات التسوية ومحاولات تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ،والوصول إلى اتفاق مبدئي ،على تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الوطنية يوم 24 ديسمبر (كانون الأول) 2021، وحل عدد من النقاط العالقة ، يسود توجه عام داخل جلسات التفاوض إلى وجود تباين في الآراء و المواقف .

السياسة الفرنسية في ليبيا..

تحالفات محكومة بمنطق المصلحة

رامي التلغ

منذ سنة2011، كانت فرنسا لاعبًا رئيسيا في الأزمة الليبية حيث لعبت حينذاك دورا محوريا لإنجاح الحملة العسكرية التي نفذها حلف شمال الأطلسي على ليبيا بهدف الإطاحة بنظام العقيد معمّر القذافي بالتعاون مع عدد من الدول الغربية والإقليمية.

إلا أن هذا الموقف وُصف بالغريب في الدوائر الأوروبية لما عرف من علاقة وطيدة بين الزعيم الراحل معمر القذافي و الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في إطار استراتيجية القذافي لاستمالة المسؤولين الأوروبيين وتخفيف الضغط الذي عاشته البلاد لأكثر من عقدين من الزمن بمفعول الحصار.

من ذلك،يعتبر أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تكساس الأميركية، إبراهيم هيبه أن العلاقات الليبية الفرنسية قديمة حيث يقول لموقع «أصوات مغاربية»:«لفرنسا نفوذ كبير في منطقة الساحل الأفريقي، وتعتمد الشركات الفرنسية على اليورانيوم المستخرج من هذه المنطقة، وترى في الجنوب الليبي امتدادا لمستعمرتها القديمة الغنية بالنفط والموارد الطبيعية، حيث ترى حصتها غير عادلة مقارنة بإيطاليا».

فالدور الفرنسي المتقلّب لم يتوقف عن النشاط في المسألة الليبية إثر أحداث فبراير 2011، إذ يمكن تصنيف باريس بالطرف الوازن في الساحة الليبية التي تعج بالصراعات حيث أعلنت فرنسا قبل حوالي 10 سنوات بحسب ما أوردت صحيفة «الجارديان» أنه من «المنصف والمنطقي» أن تستفيد الشركات الفرنسية من كعكة النفط الليبية، في إشارةٍ إلى الدعم الفرنسي للإطاحة بحليفها السابق، معمر القذافي.

علمًا أن ليبيا أضخم احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا، وتحتل المرتبة الخامسة عربيًا، باحتياطي نفطي يبلغ 48,36 مليار برميل، ويقدِّر احتياطي الغاز في البلاد بنحو 1,5 تريليون متر مكعب، بحسب بيانات منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك.

وتسيطر شركة توتال من حقوق التنقيب عن النفط على 75% من حقل الجرف، 30% من حقل الشرارة، 24% من حقل قاع مرزوق، 16% من حقل الواحة كما حصلت «توتال»على 16,33% من شركة الواحة، وهي أهم شركة نفطية في ليبيا.

جدير بالذكر أنه قبل أحداث فبراير 2011،كانت تحصل فرنسا على% 17 من صادرات النفط الليبي ارتفعت بعدها إلى نحو 33% منها، وتستهلك المحروقات في فرنسا نحو 99% من وارداتها من النفط الليبي.

فضلا عن سعي فرنسا نحو أن تظفر بحصة مهمة من عمليات إعادة الإعمار التي ستشهدها ليبيا بعد استقرار الأوضاع الأمنية فيها، والتي قدّرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 أن ليبيا

> الدور الفرنسي المتقلّب لم يتوقف عن النشاط في المسألة الليبية إثر أحداث فبراير 2011، إذ يمكن تصنيف باريس بالطرف الوازن في الساحة الليبية التي تعج بالصراعات.

تحتاج نحو 200 مليار دولار لإعادة الإعمار.

وهي أرقام مرشحة للتضاعف بعد عمليات التخريب والتدمير الشامل التي تعرّضت لها الدولة الليبية خلال السنوات التسع الماضية. ويزيد من أهمية هذا الهدف التنافس الفرنسي مع تركيا في مشروعات إعادة الإعمار، وخصوصا أن تركيا لها نحو 18 مليار دولار عالقة في ليبيا، فقد كانت قد وقعت مع نظام القذافي استثمارات مشتركة في البنية التحتية بنحو 24 ملياراً. ومع توتر العلاقات الفرنسية التركية على المسرح الليبي، ستكون فرنسا أكثر حرصاً على تعظيم حصتها في عمليات إعادة الإعمار.

الهجرة غير النظامية كذلك تمثل موضوعًا أساسيا للحضور الفرنسي في ليبيا حيث تعد البلاد واحدة من نقاط الانطلاق الرئيسية للعديد من المحاولات للوصول إلى السواحل الأوروبية. وتبحث فرنسا عن سبل لاحتواء تدفق الهجرة من خلال انخراطها في ليبيا وإقامة روابط وثيقة مع القوى فيها.

فأمن ليبيا تعتبر مسألة شديدة الحيوية بالنسبة لباريس فيما يتعلق بالأساس بنفوذها الإفريقي بسبب التأثيرات على الجوار الجغرافي الليبي (تونس والجزائر ومصر وقبل كل شئ ، تشاد والنيجر، ومالي وذلك لوقف إمدادات الأسلحة والاموال للجماعات الجهادية التي تهدد الحكومات الهشة في النيجر وتشاد ومالي.

سياسيًا،فرنسا كانت من عرابي اتفاق الصخيرات المبرم في المغرب سنة 2015، وقد سعت في أكثر من مرة إلى ضرورة الإعتراف بالجيش الليبي كرقم أساسي في العملية السياسية، إذ تراهن باريس على قدرة حفتر على فرض النظام على الدولة في ظل الفوضى المستشرية منذ سنوات فضلا عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعات الإسلامية التي تنشط في شكل ميلشيوي تستعين به السلطة في طرابلس.

اتخذت باريس سياسة بأن لا ترمي جميع البيضات في سلة واحدة فرغم

> قبل أحداث فبراير 2011، كانت تحصل فرنسا على 17% من صادرات النفط الليبي ارتفعت بعدها إلى نحو 33% منها، وتستهلك المحروقات في فرنسا نحو 99% من وارداتها من النفط الليبي.

دعمها العلني للجيش الوطني الليبي إلّا أنها لم تدخل في صدام مع السلطة في طرابلس إذ لم تشهد العلاقات بين الجانبين توترا معلنا و تواصلت الزيارات و المعاملات بشكل اعتيادي.

فوفق تقرير نشره موقع «إذاعة فرنسا الدولية»،وصل فتحي باشاغا في 18 تشرين الثاني / نوفمبر، إلى باريس، واستقبله في اليوم التالي وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، ونظيره جيرالد دارمانين، كما عقد اجتماعات أخرى في وزارة الدفاع قبل مغادرته العاصمة الفرنسية.

ووصف التقرير فتحي باشاغا بأنه«سياسي من الوزن الثقيل في طرابلس، وأحد اللاعبين الأساسيين في المشهد الليبي»وقال إنه«كان يستجيب لدعوة فرنسا عندما اعترض الكثيرون في المعسكر غرب ليبيا على الزيارة»في إشارة إلى تعارض توجهات وتحالفات حكومة الوفاق المسيطرة على الغرب الليبي والتي تحظى بدعم تركي وأوروبي واسع، مع فرنسا.

وتابع التقرير أنه في الوقت الذي تواجه فرنسا اتهامات بالانحياز في ليبيا وبدعم المشير خليفة حفتر، في مواجهة حكومة الوفاق، أشار وزير الخارجية الفرنسي إلى «دعم فرنسا للعملية السياسية، واستمرار الحوار الليبي لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار».

وأوضح التقرير أنه «بخصوص الاجتماع مع نظيره الفرنسي جيرالد دارمانين، قال وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا إنه ناقش التعاون الأمني، والهجرة، ومكافحة الإرهاب، وكتب فتحي باشاغا على «تويتر»:»ستقدم لنا فرنسا المساعدة الفنية والمادية»في إشارة إلى تدريب قوات الأمن من قبل الشرطة الفرنسية، كما تم توقيع اتفاقيات أمنية مع شركات فرنسية متخصصة في الأمن، لا سيما لتحديد الهوية البيومترية للأشخاص.

من جانبه،قال المحرر الدبلوماسي لصحيفة «الغارديان»باتريك وينتور، إن وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا يقود

> قال المحرر الدبلوماسي لصحيفة «الغارديان»باتريك وينتور، إن وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا يقود حملة لكي يقود بلده الهش، ويبحث في هذا السياق عن دعم فرنسي قبل الانتخابات.

حملة لكي يقود بلده الهش، ويبحث في هذا السياق عن دعم فرنسي قبل الانتخابات.

وأضاف أن باشاغا أنهى رحلة استمرت ثلاثة أيام هدفها الحصول على المودة والصداقة مع فرنسا، في وقت يستمر فيه اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت ويتنافس قادة البلد على دور قيادي.

وكان فتحي باشاغا من بين الأسماء المطروحة لخلافة فائز السراج على رأس حكومة وحدة وطنية يسعى الفرقاء السياسيون في ليبيا إلى تشكيلها وتحديد ملامحها في الجولة المقبلة من الحوار الذي يدور في الفترة القادمة عبر تقنية الفيديو، بعد فشل مؤتمر حوار تونس بحسم هذه المسألة.

التحركات الفرنسية النشيطة في ليبيا جعل من دول لها إرتباط تاريخي بليبيا و تسعى أن تكون لها يد طولى في البلاد لا ترحب بهذا التوغل الفرنسي،إذ كانت فرنسا قد صعدت موقفها تجاه التدخلات التركية في ليبيا منذ مطلع يونيو واصفة إياها بـ«غير المقبولة»، في حين أدان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان «الدعم العسكري المتزايد» لتركيا لحكومة الوفاق الليبية، والتي تمكنت بفضل الدعم التركي هذا من استعادة السيطرة على مدينة طرابلس وضواحيها بالكامل، بل والتوجه نحو مدينة سرت شمال وسط البلاد.

بدورها قالت وزارة الخارجية التركية في بيان إن المزاعم الفرنسية حول موقف أنقرة تجاه ليبيا تعد مؤشرا جديدا على «سياسة فرنسا المظلمة وغير المبررة تجاه ليبيا»، مضيفة أن أكبر عقبة أمام إحلال السلام والاستقرار في ليبيا هي الدعم الذي تقدمه فرنسا وبعض الدول لبعض الأنظمة غير الشرعية، في إشارة إلى حكومة الثني، بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي.

ولم تتوانى باريس عن تصعيد اللهجة تجاه أنقرة حيث اتهم الرئيس الفرنسي تركيا بتوريد الجهاديين من سورية إلى ليبيا «بكثافة»، قائلاً إنها تتحمل مسؤولية «تاريخية وإجرامية» عما يحدث في هذا البلد ، وهو ما قوبل برد من وزير الخارجية التركي الذي قال إن فرنسا تلعب دورا «تدميريا» في ليبيا.

قصارى القول،فالأزمة الليبية فرضت واقعاً جديدًا وربما مفاجئًا جعل باريس أمام حتمية التعامل مع المشهد الليبي بآليات جديدة في إطار براغماتي للحفاظ على مصالحها وتجنب التهديدات المطروحة في حال استمرار الأزمة وفشل الحل العسكري مما سيطيل المعارك ويبقي فرنسا ومصالحها عرضة لعمليات إرهابية ولموجات الهجرة.

لكن الحضور الفرنسي محفوف بعديد المخاطر لعل أهمها تنامي حدّة الصراع حول المغانم من الكعكة الليبية منها من ترى نفسها أن لها حقوق تاريخية في البلاد كإيطاليا و تركيا و ترتبط مع ليبيا بمصالح استراتيجية عديدة، بل وشعبية أيضا، وهو ما يمكن أن يشكل عائقاً للطموحات الفرنسية في الانفراد بالملف الليبي والهيمنة عليه.

الأزمة الليبية فرضت واقعاً جديدًا وربما مفاجئًا جعل باريس أمام حتمية التعامل مع المشهد الليبي بآليات جديدة في إطار براغماتي للحفاظ على مصالحها وتجنب التهديدات المطروحة في حال استمرار الأزمة وفشل الحل العسكري.

التركاوي

الواقع السياسي القادم مرتبط بالبعثة الأممية وشفافيتها

تقرير/ همسة يونس

قدمت مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني وليامز، الخميس الموافق 19 نوفمبر 2020، إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي بشأن الأوضاع في ليبيا.

ودعت وليامز خلال إحاطتها، إلى إدراج أي شخص يعرقل جهود السلام في ليبيا على قائمة سوداء تقرها الأمم المتحدة، قائلة: «هذا المجلس لديه أدوات تحت تصرفه بما في ذلك منع المعرقلين من تعريض هذه الفرصة النادرة لاستعادة السلام في ليبيا للخطر. أدعوكم لاستخدامها. كما أكدت وليامز، أن الوضع في ليبيا لازال هشا ولم يتم بعد البدء في سحب القوات من الجانبين، معربة في الوقت ذاته عن تفاؤلها بشأن الطريق نحو حل الأزمة الليبية، لافتة إلى أن 10 سنوات من الحرب لا يمكن حلها في أسبوع لكن لغة السلام تغلب على لغة الحرب. وللمزيد من التفاصيل كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع عضو مجلس النواب خيرالله التركاوي، وإلى نص الحوار:

بداية.. كيف تابعتم إحاطة المبعوثة الأممية ستيفاني وليامز الأخيرة أمام مجلس الأمن، وما تعليقك عليها؟

بالنسبة لإحاطة المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز نجد أنها تحدثت عن واقع حدث، ولكن تحت توجيهات خارجية لبعض شخوص المشهد الليبي المتأزم من تدخلات بعض دول الأمم المتحدة، ولكن من أهم وأبرز النقاط التي ذكرتها وليامز في إحاطتها هو وجود شبهات فساد ورشاوي في ملتقى تم بتنظيم واختيار بعثتها الأممية.

ماذا بشأن دعوتها لإدراج كل من يعرقل جهود السلام في القائمة السوداء؟

بالنسبة لمعرقلي السلام، إدراج القائمة السوداء هذا عمل ينتظره الشعب الليبي قبل البعثة الأممية لأن معرقلي السلام هم صانعي السلام في زمن العولمة وكذلك نعتبره عمل جيد للبعثة الأممية نحو حل الأزمة الليبية.

> ستيفاني وليامز:»هذا المجلس لديه أدوات تحت تصرفه بما في ذلك منع المعرقلين من تعريض هذه الفرصة النادرة لاستعادة السلام في ليبيا للخطر. أدعوكم لاستخدامها».

هل الآليات التي طرحتها وليامز يمكن تطبيقها على أرض الواقع؟

تطبيق بعض البنود يعتمد على خطة البعثة الأممية في حل الأزمة السياسية الليبية من حيث شفافية عملها على أرض الواقع في المشهد الليبي المتأزم.

من وجهة نظرك.. هل نجحت وليامز في المسار العسكري وفشلت في المسار السياسي؟

إلى الآن لا يوجد نجاح أو فشل في المسارات، وذلك لأن الحكم على نتائج المسارات يكون عند معرفة نتائجها النهائية.

حوار تونس.. برأيك هل ستنجح البعثة الأممية في إعادة المتحاورين لجولة حوار جديدة؟

حوارات تونس ونجاحها أو فشلها مرتبط بشفافية البعثة الأممية حول المشهد الليبي المتأزم، مع ملاحظة أنني ضد هكذا حوارات غير شرعية رسمية وغير شرعية إنسانية من إرادة الشعب الليبي الذي يعاني من بعض هفوات البعثة الأممية.

هل ليبيا مستعدة للتوجه لانتخابات، وماهي فرص نجاحها؟

بالنسبة الانتخابات كنت قد أجبت على هكذا سؤال في بعض القنوات المحلية والإقليمية والدولية، أنا مع الانتخابات الشهر القادم أو بعد ستة شهور أو بعد سنة، المهم الشعب في عملية اختيار ممثليه، أما استعداد ليبيا فهذا شأن مرتبط بالبعثة الأممية.

هل تأخر تعيين مبعوث أممي إلى ليبيا كان له تأثير أو انعكاس على الأزمة الليبية؟

الأزمة الليبية لا تتأثر بشخوص البعثة الأممية الافاضل، بل بشفافية عملها في المشهد الليبي الذي أصفه دائما بـ «المتأزم».

ما هي الخطوات القادمة سياسيا في ليبيا؟

ليبيا والقادم.. سؤال جوهري وممتاز، الواقع السياسي القادم في ليبيا مرتبط بعمل البعثة الأممية، التي ينتظر الشعب الليبي منها حل أزمتها الراهنة بطرق أكثر شفافية حسب بنود الأمم المتحدة.

ما هي التوصيات التي توجهها إلى البعثة الأممية؟

أتمنى من البعثة الأممية اختيار أفضل بديل لدى خطتها بما يتماشى لإنهاء معاناة الشعب الليبي، وأن تتعامل مع ذوي القيادة الحقيقية لليبيا من الأسماء غير الجدلية.

** إدراج القائمة السوداء هذا عمل ينتظره الشعب الليبي قبل البعثة الأممية لأن معرقلي السلام هم صانعي السلام في زمن العولمة وكذلك نعتبره عمل جيد للبعثة الأممية.

** الواقع السياسي القادم في ليبيا مرتبط بعمل البعثة الأممية، التي ينتظر الشعب الليبي منها حل أزمتها الراهنة بطرق أكثر شفافية حسب بنود الأمم المتحدة.

سعيد رشوان:

نقاط ضعف شابت ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد السياسي الليبي سعيد رشوان أن هناك العديد من نقاط الضعف التي شابت ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس منها أن القاعدة الجماهيرية للشعب الليبي لم تكن ممثلة في الحوار كما لم يكن هناك توازنا في مشاركة مختلف التوجهات السياسية في الملتقى مستبعدا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن يتمكن المشاركون في الملتقى من الوصول بسهولة لتوافقات بشأن النقاط الخلافية.

إلى نص الحوار:

تحديد 24 ديسمبر 2021 موعدا لإجراء الانتخابات هو اختيار مقصود لتتزامن الانتخابات مع ذكرى استقلال ليبيا هو اختيار استفزازي أكثر منه محاولة لحل الأزمة الليبية.

برأيك ما أبرز نقاط الضعف في ملتقى الحوار السياسي بتونس؟

نقاط الضعف في الحوار السياسي بتونس عديدة منها أن القاعدة الجماهيرية للشعب الليبي لم تكن ممثلة في الحوار كما لم يكن هناك أي توازن في حضور مختلف الاتجاهات السياسية كما أن تركيبة الحاضرين مصلحية أكثر منها وطنية فلم تتضمن مختلف الشرائح المجتمعية من تكنوقراط أو قضاه أو كبار المهنيين فهذه الشرائح عادة ما تكون بعيدة عن المحاصصة والأمور المصلحية وكان نتيجة هذه التركيبة ظهور المال الفاسد الذي عبرت عنه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعض المشاركين في جلسات الحوار.

هل ترى أن حوار تونس فشل؟

بالفعل الحوار فشل تقريبا بسبب النقاط التي ذكرت سالفا والتي أفشلت الحوار أو كانت جزء من أسباب فشله.

إلى أي مدى ساهمت التدخلات الخارجية في إفشال الحوار؟

التدخلات الخارجية أثرت سلبا على الحوار فكل دولة منخرطة في الشأن الليبي تريد أن توجه الحوار في اتجاه معين حتى يفوز مرشحين على علاقة مباشرة بها وهذا التأثير واضح ومعروف فالإسلاميين مثلا مدعومين من قطر وتركيا التي تحاول إفشال الحوار بأي شكل ولا تريد تحقيق التوافق في ليبيا لأنه سيحجم مصالحها ويعيق تحقيق أهدافها وهذا ما لاحظناه في الحديث عن زيارة مرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال فترة الحوار بهدف التشويش على المسار الأمني ممثلا في اجتماعات اللجنة العسكرية 5+5 باعتباره المسار الأهم وإذا نجح فسوف تنجح ليبيا لأن مشكلة ليبيا أمنية وليست سياسية .

> القاعدة الجماهيرية للشعب الليبي لم تكن ممثلة في الحوار كما لم يكن هناك أي توازن في حضور مختلف الاتجاهات السياسية كما أن تركيبة الحاضرين مصلحية أكثر منها وطنية.

كيف تنظر إلى العلاقة بين المسارين السياسي والأمني لحل الأزمة الليبية؟

اعتقد أن المسار الأمن هو الأساس لأنه يتحدث عن طرد المرتزقة من البلاد

الذين هم أحد أهم أسباب المشكلات في ليبيا كما يتحدث عن نزع السلاح من المليشيات وهي مشكلة وقفت ليبيا خلال 10 سنوات عاجزة عن حلها ثم يأتي بعد ذلك توحيد المؤسسات الأمنية الليبية والتي يمكن تنفيذها بالقانون.

برأيك ما فرص نجاح الانتخابات المقررة في ديسمبر 1202؟

تحديد 24 ديسمبر 2021 موعدا لإجراء الانتخابات هو اختيار مقصود لتتزامن الانتخابات مع ذكرى استقلال ليبيا هو اختيار استفزازي أكثر منه محاولة لحل الأزمة الليبية خاصة وأن السلطة في ليبيا لم تتكون بعد كما أن اللجنة الأمنية لم تنجز عملها بعد وبالتالي فإن السلطة التي سوف تأتي ستجد نفسها مباشرة أمام الانتخابات دون أن يكون لديها فرصة الإعداد لها ولكن أعتقد أن التصرف الصحيح يكمن في اختيار سلطة متفق عليها تعمل لفترة لا تزيد عن عامين لتقوم بالإعداد للانتخابات وتعمل على تقديم الخدمات الضرورية للمواطن ليكون في حالة تسمح له بإقرار دستور وتحديد خياراته.

ما أبرز المشكلات التي تعيق إجراء انتخابات ناجحة؟

هناك العديد من المشكلات منها ضيق الفترة الزمنية المتاحة أمام السلطة التي ستجهز للانتخابات إضافة إلى أن المواطنين لديهم مشكلات اقتصادية جمة كما يعانون مشكلات الانقسام الحاد بالإضافة إلى أن العملية الأمنية غير مكتملة ناهيك عن ملف المهجرين فهناك مناطق ومدن كاملة لازالت مهجرة وكذلك ملف المصالحة الذي يجب الانتهاء منه أولا حتى يشارك الليبيين في اتخاذ قرارهم وتقرير مصيرهم واختيار النظام السياسي الذي يناسبهم كما يجب أن تكون كل المدن قادرة على المساهمة في هذا العمل.

ما السيناريوهات السياسية القادمة في ليبيا برأيك؟

لا أعتقد أنه سجري بسهولة التوافق بين الأطراف الليبية على تشكيل الحكومة بعيدا عن المحاصصة الجهوية أو السياسية فهذه من المشكلات الأساسية التي تعيق بناء الدولة ويمكن الاسترشاد بالمثال اللبناني حيث تأسست الدولة على أساس عقائدي وطائفي وبالتالي اختفت ملامح الدولة منذ سبعينات القرن الماضي بسبب أن السلطة مبنية على المحاصصات والمسميات السياسية التي يقف ورائها السلاح.

عموما أتمنى أن ينجح الحوار ويخرج الليبيين من محنتهم لكن أعتقد أن الأمر لازال صعبا فحتى الأسماء المطروحة ليس لها تاريخ سياسي أو إداري أو مهني ولا تملك ثقة الناس وبالتالي إذا وصلت للسلطة أعتقد أنها لن تقدم العمل الجيد اللازم في هذه المرحلة.

** التدخلات الخارجية أثرت سلبا على الحوار فكل دولة منخرطة في الشأن الليبي تريد أن توجه الحوار في اتجاه معين حتى يفوز مرشحين على علاقة مباشرة بها وهذا التأثير واضح ومعروف.

كاريكاتير

محمد قجوم